



The Effect of Total Demand on Bank Credit in Iraq for the Period (2004-2016)

اثر الطلب الكلي في الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)

*** فاطمة صالح مطر

*** أ.م.د. محمد محمود الطائي

*** أ.د. جواد كاظم البكري

Abstract The economic developments in the world economies, especially after the twentieth century, have given greater importance to the role of bank credit in economic activity. Thus, the monetary authorities (central bank, commercial banks) have to monitor the performance of financial institutions which lead to growth and development, and given the important role of bank credit in economic life

Central Banks have to take charge of managing, and regulating the credit operations of commercial banks and other lending institutions.

Bank credit is the use of bank funds in high-profit activities. The return on activity is a major source of revenue regardless of the number and variety of other sources of income. Bank credit contributes to the financing of the investee sectors to meet the needs of current and prospective clients, to obtain financing of their projects to achieve their investment objectives, As well as proper planning of the sources of their funds in appropriate uses and in a manner that contributes to the achievement of returns on the other hand, using hedging strategies to reduce the level of risk in the activity invested, so bank credit play the great role and an important part in growth the economic sectors.

The easing of credit terms in the framework of an expansionary monetary policy would lead to economic growth in which economic activity could reach its peak, but this would soon cause economic problems when there is a delay for any reason in repaying loan installments, Banks to tighten the conditions of granting credit and this leads to a decline in consumer spending and investment and linking economic activities to the trough.

As the country's economic situation booms, this will raise investor expectations, raising the volume of credit demand, prompting banks to increase their credit. When the economic situation of the country is in a state of decline, the volume of credit required is reduced to its lowest point due to the lack of optimism that negatively affects consumer and investment spending.

*بحث مستقل
**كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل
***طالبة ماجستير

المستخلص: نتيجة لما يمثله الائتمان المصرفي من أهمية كبيرة في تمويل النشاطات الاقتصادية داخل البلد، فقد ازداد الاهتمام في توفير الائتمان المصرفي من قبل السلطات المالية والنقدية بغرض تمويل عملية التنمية، لذا وجدنا من المفيد دراسة هذا الموضوع ومعرفة أثره على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي وهي (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات، الواردات) وهي المتغيرات التي تكون الطلب الكلي وفقاً للنظرية الاقتصادية، وتم استخدام نموذج قياسي لهذا الغرض من أجل الوصول الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تعزز من دور الائتمان المصرفي في تنشيط الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦.

المقدمة : تُعد التطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي ولاسيما بعد القرن العشرين التي اعطت اهمية كبيرة جداً لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي ومن ثم اصبح من الواجب على السلطات النقدية (البنك المركزي، والبنوك التجارية) والسلطات العامة (الحكومة) أن تراقب اداء المؤسسات التمويلية التي تعنى بمنح الائتمان وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تقود الى تحقيق النمو والتنمية، وبسبب الدور المهم للائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية اصبح من الواجب على البنوك المركزية (Central Banks) أن تأخذ على عاتقها مسؤولية أو مواجهة رقبه واداره وتنظيم العمليات الائتمانية للمصارف التجارية والمؤسسات الإقراضية الاخرى. يُمثل الائتمان المصرفي استعمال اموال المصرف أو توظيفها في الانشطة ذات الربحية العالية، إذ يمثل عائد النشاط مصدراً رئيساً لإيراداته مهما تعددت وتنوعت مصدر الإيرادات الاخرى، ويساهم الائتمان المصرفي في تمويل القطاعات المستثمر بها لتلبية حاجات العملاء الحاليين والمتوقعين، لحصولهم على تمويل مشروعاتهم لتحقيق اهدافهم الاستثمارية من جهة، الى جانب التخطيط السليم لمصادر اموالهم في مواطن الاستعمال الملائمة بوجه يساهم في تحقيق العوائد من جهة اخرى، بوساطة استراتيجيات تحوط تخفض مستوى المخاطرة في النشاط المستثمر به، لذا يعد الائتمان المصرفي ذا اهمية كبرى وجزءاً مهماً في تنمية وتطور القطاعات الاقتصادية. لذلك إن تخفيف شروط الائتمان في إطار سياسة نقدية توسعية من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي قد تبلغ فيه الانشطة الاقتصادية قمتها، ولكن هذا الأمر ما يلبث أن يتسبب في مشكلات اقتصادية حينما يحدث التلكؤ لأي سبب في تسديد أقساط القروض، مما يدفع القائمين على إدارة المصارف إلى التشدد في شروط منح الائتمان وهذا ما يؤدي الى الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ويهبط بمستوى الانشطة الاقتصادية إلى القاع.

ايضاً عند ما يكون الوضع الاقتصادي للبلد مزدهراً سيرتفع سقف التوقعات لدى المستثمرين مما يرفع من حجم الطلب على الائتمان محفزاً المصارف على زيادة ما تمنحه منه. في حين يكون

الوضع الاقتصادي للبلد في حالة متردية ينخفض حجم الائتمان المطلوب وتصل دورته إلى نقطة القاع، بسبب عدم التناول المؤثرة سلباً في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات التي تحاول الباحثة الاجابة عنها اذ يمكن التعرف على اثر الائتمان المصرفي في مكونات الطلب الكلي بالاتي:
ما هو أثر الائتمان النقدي المقدم للحكومة الاتحادية في مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٦) والمكونة من (الاستهلاك، والاستثمار، والانفاق الحكومي، والصادرات، والواردات)؟

ما هو أثر الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص في مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٦) (والمكونة من (الاستهلاك، والاستثمار، والانفاق الحكومي، والصادرات، والواردات)؟

ما هو أثر الائتمان النقدي المقدم الى المؤسسات العامة في مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٦) والمكونة من (الاستهلاك، والاستثمار، والانفاق الحكومي، والصادرات، والواردات)؟
اهمية البحث

تأتي اهمية البحث مما يؤديه الائتمان المصرفي بأنواعه المختلفة من دور في تنمية الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٦)، سواء للأفراد أم المؤسسات أم الشركات، لما له من أثر في التطور والتنوع والتوسع في الانشطة الاقتصادية المرتبطة بعمليات (الانتاج ، والتوزيع، والتداول ، والاستهلاك).

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على مكونات كل من الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي والطلب الكلي ومحاولة البحث ايجاد علاقة بين المتغيرين المذكورين وفقاً لسلسلة زمنية مترابطة ومتناسقة، الى جانب تقييم السياسة الائتمانية في الاقتصاد العراقي وتسلط الضوء على بعض المقترحات المستندة الى أسس علمية سليمة مبنية على قواعد معلوماتية كمية للوصول الى أفضل وضع للائتمان المصرفي من المتوقع أن تكون آثار ايجابية في متغير الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي.

فرضيات البحث

يحاول البحث اثبات أو نفي الفرضية الاتية:

احتمالية أن تكون طبيعة العلاقة بين مكونات (الائتمان المصرفي ومكونات الطلب الكلي) علاقة طردية، أي يزداد الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي كلما ازداد حجم الانفاق والعكس صحيح .

هيكلية البحث

لغرض الاجابة عن تساؤلات البحث واثبات أو نفي الفرضيتين فإن الباحثة تقسمه الى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الاول منه الاطار النظري للائتمان المصرفي والطلب الكلي، أما المبحث الثاني سيتم تحليل مكونات الائتمان المصرفي والطلب الكلي في الاقتصاد العراقي لمدة البحث، بينما اختص المبحث الثالث بالجانب التطبيقي والتحليل القياسي لبيان أثر الائتمان المصرفي في الطلب الكلي للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١٦)، فقد تضمن المبحث اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، وتوصيف وصياغة النماذج القياسية، وتحليل النماذج القياسية. وسيكون المتغير التابع هو (الائتمان المصرفي). أما المتغيرات المستقلة فهي مكونات الطلب الكلي (الاستهلاك، والاستثمار، والانفاق الحكومي، وصافي الصادرات)، وقد تم الحصول على البيانات الفصلية لكل متغيرات البحث ابتداءً من السنة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)، وبواقع (٥٢) مشاهدة اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي وصندوق النقد العربي والنقد الدولي.

المبحث الاول

الاطار النظري للائتمان المصرفي والطلب الكلي

المطلب الاول : اثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي
The impact of bank credit on GDP

ونعني بالناتج المحلي الاجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة (١)، ويتم قياسه بالسعر الثابت وهو قياس القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة بعد إزالة تأثير المستوى العام للأسعار (التضخم) ذلك لمعرفة الانتاج الحقيقي للبلد، في حين أنَّ المقياس الاخر للناتج هو بالأسعار الجارية أو سعر السوق وهو قياس القيم النهائية للسلع والخدمات بسعرها الحالي في السوق أي مع تقلبات الاسعار وبالتالي فإن هذا المقياس يعد مضللاً لحجم الانتاج الحقيقي بسبب تقديرات الاسعار وغالباً ما يلجأ الباحثين لقياس الناتج بالأسعار الثابتة (٢).

إنَّ للائتمان المصرفي دوراً فعالاً في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وأنَّ العلاقة بين الائتمان المحلي والناتج القومي هي علاقة طردية، لأنَّ الزيادة في منح الائتمان وعمليات الاقراض من قبل المصارف الى الأنشطة التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، يؤدي الى تحفيز الطلب الكلي نتيجة للزيادة الحاصلة في كل من الطلبين الاستثماري والاستهلاكي، أي إنَّ الخدمات التي يمنحها المصرف تساعد على تنفيذ المشاريع الانتاجية والاستثمارية مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي ويؤثر به بشكل كبير (٣).

المطلب الثاني : أثر الائتمان المصرفي في الاستهلاك
Effect of bank credit on

consumption

يدخر الانسان جزءاً من دخله للمستقبل بهدف مواجهة حالات عدم التوقع التي تواجههم في المستقبل(٤). فقد يلجأ بعض الافراد الى سد حاجاتهم الضرورية بوساطة الائتمان الذي يمنحه المصرف لتمويل وشراء السلع الاستهلاكية ويحصلون على هذه الائتمان بشكل نقدي أو السحب على المكشوف(٥).

فالمصرف يعمل على تنظيم الائتمان الاستهلاكي بالنسبة للمستهلكين، بوضع قواعد خاصة تتضمن المدة القصوى للتقسيط وكيفية السداد فيما يتعلق بالشراء انواع معينة من السلع الاستهلاكية، ويحدد المصرف المبلغ الواجب دفعة مقدما كجزء من قيمة السلع المشتراة، لأنَّ لانخفاض مبلغ السلعة المشتراة شأناً في رفع المستوى على الطلب الائتماني لهذا الغرض والعكس صحيح، فإنَّ المصرف يحدد مدة الاستحقاق، أي عند قيام المصرف بتقليصها سيؤدي هذا الامر الى زيادة الفوائد المترتبة وبالتالي يحد جزءاً من طلب الائتمان(٦).

أثر الائتمان المصرفي على الانفاق الاستهلاكي يكون كبير في المجتمعات التي يكون جهازها الانتاجي غير مرن ولم تصل الى مستوى العمالة التامة خاصة في الدول النامية، فإنَّه يؤدي الى زيادة الطلب الفعال دون أن يقابله زيادة في الكمية المعروضة من السلع والخدمات، ومن ثم حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى حدوث التضخم(٧).

المطلب الثالث: أثر الائتمان المصرفي في الاستثمار Impact of bank credit on investment

تختلف الايداعات حسب رغبة الزبون فمنها ايداع تحت الطلب، يستطيع المودع أن يسحبها متى يشاء، وايداعات تخضع لأجل لا يستطيع المودع سحبها قبل انقضاء أجل أستحقاقها ك(الودائع الزمنية) وهذا النوع من الودائع يوجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية، فهذه الايداعات تحقق عائداً (الأرباح) بالنسبة الى المصرف والى المودعين(٨). وعلى هذا الاساس تم إنشاء المصارف المتخصصة للاستثمار و تعد وسيطا بين طالبي وعارضي تلك الاموال وهي ما تسمى ب(نظرية الاموال القابلة للإقراض)

إنَّ للائتمان المصرفي أثراً مباشراً على العملية الاستثمارية كونه اداة حقن للاقتصاد بوجه عام وللاستثمار بوجه خاص، وإنَّ له دوراً مهماً في توفير الاموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية وتوفير الموارد اللازمة للإنتاج، بوساطة قيام المصارف بادخار الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار وهذا الامر يحد من القدرة الاستهلاكية، ثم أنَّ مدى تدخل الدولة في الاوضاع الاقتصادية للبلد وفي النشاط الاقتصادي له تأثير في منح الائتمان، سواء لدى الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية، والبلد الذي يهدف الى تحقيق النمو السريع يخصص الجزء الاكبر للقروض الاستثمارية ويخفض من نفقاته الجارية ماعدا الضرورية منها(٩).

المطلب الرابع : أثر الائتمان المصرفي في تمويل الانفاق الحكومي The impact of bank credit on financing government spending

شهدت الأمانة الأخيرة زيادة في القروض العامة من أجل تنمية التطورات التكنولوجية المعاصرة واصبحت تشكل ضغطاً كبيراً للموازانات في كافة البلدان، فقد ازدادت حاجة الدولة الى تمويل نفقاتها فلجأت الى الاقتراض العام لأنَّ زيادة الضرائب الموجودة أو فرض الضرائب الجديد قد يسبب المشاكل للاقتصاد القومي(١٠).

وهناك علاقة طردية بين الخدمات أو التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف بأنواعها وبين متطلبات التنمية الاقتصادية للبلد، إذ إنَّ النمو في النشاط الاقتصادي يؤدي الى زيادة الموجودات لدى المصرف بفعل الطلب عليها من قبل القطاع الحكومي والقطاع الخاص(١١).

المطلب الخامس : أثر الائتمان المصرفي في صافي الصادرات Effect of bank credit on net exports

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الدولية، فهي تساهم في تزويد المستهلكين بالخدمات و السلع بوساطة التصدير والاستيراد، فالدول تصدر الفائض من إنتاجها الذي يمتاز بالندرة النسبية مقارنة بالدول الأخرى وتستورد ما تحتاج إليه، وبناءً على ذلك تتكون العلاقات الاقتصادية بين الدول، إنَّ العلاقات السياسية بين حكومات الدول المختلفة كلما كانت متينة ازداد فرصة الحصول على الائتمان المصرفي أو القروض الخارجية، فإنَّ حصول البلدان المتضررة على القروض تمكنها من رفع مستوى النشاط الانتاجي(١٢).

اذ إنَّ التجارة الخارجية تتحدد بالكثير من المحددات المختلفة كـ(الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية والائتمان المصرفي لصافي الصادرات)، ومن المعوقات التي تتعرض لها هي نقص التمويل اللازم للصادرات والواردات، ويمكن أن يتم تعويضه بوساطة الجهاز المصرفي الذي يقدم الائتمان المصرفي للمصدرين والمستوردين، فهو يقوم بعملية الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، بتلقي الودائع ومنح الائتمان. وتؤدي هذه العملية الى تسهيل التصدير بالتمويل للمشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، وتوفير التمويل اللازم لاستيراد السلع الوسيطة والنهائية، فللقروض الخارجية أهمية بالغة في حالة استعمالها بشكل صحيح، وهذا ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات(١٣).

المبحث الثاني

تحليل مكونات الائتمان المصرفي والطلب الكلي في الاقتصاد العراقي

المطلب الاول: المتغيرات الداخلية Internal variables

اولا- نسبة الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي **Ratio of bank credit to GDP**

يتضح لنا من بيانات الجدول (١) المذكور في صفحة (١٢) أنَّ نسبة الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت في الربع الاول من سنة (٢٠٠٤) ما يقارب (٠.٠٥) ثم انخفضت في الربع الاخير من السنة نفسها حتى بلغت نسبتها ما يقارب (٠.٠١).

وفي سنة (٢٠٠٦) بدأ بالارتفاع خلال فصولها حتى بلغت في نهاية السنة ما يقارب (٠.٠٥)، واستمر الارتفاع الى أنَّ بلغ ما يقارب (٠.١٥)، بسبب زيادة نسبة العملات الاجنبية لدى البنك المركزي والتي جاءت هذه الزيادة نتيجة للزيادة المستمرة لمبيعات وزارة المالية من العملة الصعبة الى البنك المركزي ارتفاع معدل الودائع المصرفية المانحة للائتمان، فضلاً عن سحب أموال من الاجهزة المصرفية لأعمار ما دمرته الحرب، هذا وارتفعت نسبة الائتمان على الناتج المحلي بصورة متوالية خلال السنوات (٢٠٠٩) و (٢٠١٠) حتى بلغ خلال نهاية سنة (٢٠١٠) ما يقارب (٠.١٩)، بسبب الازمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها خلال العام (٢٠٠٨) واثرت على الدول المستوردة للنفط فيما سببت الانخفاض في تصدير النفط للعالم الخارجي.

لكنه بدأ بالانخفاض بعد الارتفاع الذي حققه نسبة الائتمان خلال سنة (٢٠١٠) حتى بلغ في الفصل الرابع من سنة (٢٠١٢) ما يقارب (٠.١٧)، واستمر بالانخفاض حتى بلغ في نهاية السنة (٢٠١٤) ما يقارب (٠.٠٢)، بسبب الانخفاض في الاسعار العالمية للنفط.

ثم ارتفع في الربع الاول من سنة (٢٠١٥) حتى بلغت نسبته (٠.٠٦)، ومن ثم بدأ بالانخفاض المستمر خلال الفصول الاخرى من سنة (٢٠١٥ - ٢٠١٦) على التوالي فبلغ في الربع الثاني من سنة (٢٠١٦) ما يقارب (٠.٠١) بسبب دمار البنى التحتية نتيجة حرب (داعش) التي احتلت بعض من محافظات العراق فضلاً عن سرقة الكثير من الأموال المودعة لدى المصارف وعدم ثقة الافراد على الايداع لديها مرة اخرى، من ثم ارتفع في الربع الاخير من سنة (٢٠١٦) ما يقارب (٠.٠٢).

ثانيا- نسبة الائتمان الى الودائع المصرفية **Ratio of credit to bank deposits**

تبين لنا البيانات المذكورة في الجدول (٣) أثر الائتمان المصرفي على الودائع المصرفية، ففي سنة (٢٠٠٤) بلغت نسبة الائتمان المصرفي على الودائع ما يقارب (٠.٤٦) في الربع الاول، ومن ثم انخفضت نسبتها في الربع الاخير من السنة ما يقارب (٠.٠٨).

أما خلال سنة (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦) و (٢٠٠٧) على التوالي فبدأت نسبة الائتمان الى الودائع ترتفع حتى بلغت في نهاية سنة (٢٠٠٧) ما يقارب (٠.٤٨)، بسبب رفع العقوبات عن تصدير النفط الى العالم الخارجي.

ومن ثم اخذت نسبتها بالارتفاع المستمر تدريجياً الى أن بلغت خلال الفصل الرابع من سنة (٢٠٠٩) ما يقارب (٠.٨٢)

واخذ بالانخفاض المستمر حتى بلغ ما يقارب (٠.١٥) في سنة (٢٠١٤) خلال الربع الاخير من السنة نفسها، وارتفعت نسبة الائتمان المصرفي الى الودائع فبلغت ما يقارب (٠.٣٧) خلال الربع الاول من سنة (٢٠١٥)، بسبب الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة فضلاً عن الارتفاع في اسعار الفائدة على الودائع المصرفية. ومن ثم انخفض في الربع الاول من سنة (٢٠١٦) اذ كانت ما يقارب (٠.٢٢)، لكنها ارتفعت في الربع الاخير من السنة نفسها فبلغت ما يقارب (٠.٢٣)، يعود السبب الى بداية هبوط اسعار النفط العالمية الى أدنى مستوى لها خلال عقد من الزمن.

ثالثاً - نسبة الائتمان الى الاستثمار Ratio of credit to investment

توضح بيانات الجدول (١) أثر الائتمان المصرفي على متغير الاستثمار، ففي سنة (٢٠٠٤) بلغت نسبة الائتمان المصرفي الى الاستثمار ما يقارب (0.10) خلال الربع الاول، ومن ثم انخفضت نسبته حتى بلغت في الربع الاخير من السنة نفسها ما يقارب (٠.٠٥). أما في سنة (٢٠٠٧) فقد انخفضت نسبة الائتمان المصرفي الى الاستثمار مقارنة بالربع الاخير من سنة (٢٠٠٦) اذ بلغت في الربع الاول من سنة (٢٠٠٦) ما يقارب (٠.٠٨)، أما في سنة (٢٠١٥) فقد ارتفعت نسبته حتى بلغت في الربع الاول من هذه السنة ما يقارب (٠.٠٦)، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض الى أن بلغ في الربع الاخير من السنة (٢٠١٦) ما يقارب (٠.٩٤) فقد ارتفع بنسبة جيد مقارنة بسنة (٢٠١٤).

رابعاً - نسبة الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي Ratio of bank credit to government spending

توضح بيانات الجدول (١) أثر الائتمان المصرفي على الانفاق الحكومي، ففي سنة (٢٠٠٤) بلغت نسبة الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي خلال الربع الاول ما يقارب (١.٥٤)، ثم انخفضت خلال الربع الثاني من السنة فبلغت ما يقارب (١.٢٣). بينما استمر الارتفاع في نسبة الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي خلال سنة (٢٠٠٥) فبلغ ما يقارب (١.٨٧)، بسبب اقدام الحكومة على تصحيح الاختلالات في الهيكل الاقتصادي العراقي الذي تأثر بالحروب السابقة. أما خلال سنوات (٢٠١١) و (٢٠١٢) و (٢٠١٣) على التوالي فقد استمر الانخفاض في نسبة الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي فبلغ في الربع الاخير من السنة (٠.٠١)، ثم ارتفع خلال سنة (٢٠١٤) و (٢٠١٥) حتى بلغ في الربع الاول من سنة (٢٠١٥) ما يقارب (٠.٣٦)، بسبب الاستقرار النسبي في الاوضاع الامنية للبلد، ثم انخفض مرة اخرى في الربع الثالث من السنة ليكون ما يقارب (٠.١١)، بسبب غلق بعض الحقول الشمالية للنفط وأثر على كمية الائتمان الممنوح

ومن ثم سجلت نسبة الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي ارتفاعاً شديداً مقارنة بالسنوات السابقة حتى بلغ خلال الربع الاخير من سنة (٢٠١٦) ما يقارب (٥٠.٥٠)، بسبب عملية التوسع في الانفاق الحكومي الرسمالي والجاري الناتج عن زيادة الايرادات النفطية.

المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية External variables

اولا- نسبة الائتمان المصرفي الى الصادرات Ratio of bank credit to exports

أن في سنة (٢٠٠٤) فقد بلغت نسبة الائتمان المصرفي الى الصادرات خلال الربع الاول من السنة (٣٠.٣٠)، ومن ثم انخفض حتى بلغ في الربع الاخير من السنة نفسها ما يقارب (٢٠.٨٠)، ثم ارتفع حتى بلغ في الربع الاخير من سنة (٢٠٠٥) ما يقارب (٤٠.١٣).

في سنة (٢٠٠٦) بلغ خلال الربع الاول منها ما يقارب (١٠.١٨) ثم بدء بالارتفاع حتى بلغ في الربع الاخير من السنة نفسها نسبة (٥٠.٧٠)، ثم انخفضت انخفاضاً مستمراً في السنوات (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) على التوالي، حتى بلغ في الربع الاخير من سنة (٢٠٠٨) ما يقارب (٥٠.٠٣)، أما خلال سنة (٢٠٠٩) فقد ارتفعت نسبة الائتمان المصرفي الى الصادرات حيث بلغت (٥٠.٠٤)، والسبب يرجع الى التغيرات التي حدثت في القطاع الحقيقي ولاسيما قطاع الوقود والطاقة التي رافقها ارتفاع اسعار الوقود بسبب رفع الدعم عنه وعن بعض السلع الاخرى مما انعكس على ارتفاع تكاليف النقل وتكاليف الانتاج (١٤).

في سنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٣) على التوالي انخفضت نسبة الائتمان المصرفي الى الصادرات حتى بلغت في الربع الاول من سنة (٢٠١٣) ما يقارب (٥٠.٠١)، بسبب الانخفاض في اسعار النفط.

أما خلال سنة (٢٠١٦) استمرت بالارتفاع نسبة الائتمان المصرفي الى الصادرات حتى بلغت في الربع الاخير من السنة ما يقارب (٢٠.٨)

ثانياً:- نسبة الائتمان المصرفي الى الاستيرادات Ratio of bank credit to the

imports

تبين لنا بيانات الجدول (١) أثر الائتمان المصرفي على متغير الاستيرادات، ومدى أهمية متغير الائتمان في زيادة أو انخفاض معدل الاستيرادات للمدة المحددة، أن في سنة (٢٠٠٤) بلغت نسبة الائتمان الى الاستيرادات (٢٠.٦٤) خلال الربع الاول منها، ثم انخفضت في الربع الاخير من السنة نفسها حتى بلغت ما يقارب (٢٠.٠٧).

أما في سنة (٢٠٠٥) فقد ارتفعت نسبة الائتمان الى الاستيرادات حتى بلغت في الربع الاخير من السنة ما يقارب (٣٠.٤٢)، في حين انخفض خلال سنة (٢٠٠٦) الى أن بلغ في الربع الاول (١٠.١٨) ثم استمر بالانخفاض تدريجياً خلال السنوات (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)، على التوالي حتى بلغ

في نهاية سنة (٢٠١٠) ما يقارب (٠.٠٣)، بسبب الظروف الامنية التي مر بها البلد اولاً، بالإضافة الى الصراع السياسي الذي انعكس بوجه سلبي على السياسات التجارية والاقتصادية ثانياً، بدء بالارتفاع الى أن بلغ في الربع الاخير من سنة (٢٠١٥) نسبة (١.٧٥)، بسبب ارتفاع نسبة النفط المصدر الى البلدان الاخرى، واستمر هذا الارتفاع في نسبة الائتمان المصرفي الى الاستيرادات في سنة (٢٠١٦) فبلغ ما يقارب في الربع الاخير من السنة (١٥.٤٩). الجدول (١)

النسب المئوية بين الائتمان المصرفي و المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)

المتغيرات الخارجية		المتغيرات الداخلية ^(١)				السنة
نسبة الائتمان الى الاستيرادات	نسبة الائتمان الى الصادرات	نسبة الائتمان المصرفي الى الانفاق الحكومي	نسبة الائتمان الى الاستثمار	نسبة الائتمان الى الودائع	نسبة الائتمان الى الناتج المحلي	
2.64	3.30	1.54	0.10	0.46	0.05	2004Q1
0.51	0.67	0.30	0.08	0.33	0.03	2004Q2
0.99	1.33	0.59	0.06	0.20	0.02	2004Q3
2.07	2.80	1.23	0.05	0.08	0.01	2004Q4
2.82	3.81	1.66	0.05	0.00	0.00	2005Q1
3.30	4.37	1.92	0.05	0.03	0.00	2005Q2
3.51	4.49	1.99	0.06	0.00	0.00	2005Q3
3.42	4.13	1.87	0.07	0.07	0.01	2005Q4
1.18	1.18	0.57	0.12	0.26	0.02	2006Q1
0.34	0.30	0.15	0.12	0.32	0.03	2006Q2
0.43	0.34	0.18	0.13	0.36	0.04	2006Q3
0.98	0.70	0.38	0.12	0.39	0.05	2006Q4
0.19	0.12	0.06	0.08	0.36	0.05	2007Q1
0.18	0.10	0.06	0.06	0.39	0.06	2007Q2
0.16	0.09	0.05	0.05	0.43	0.08	2007Q3
0.13	0.07	0.04	0.04	0.48	0.09	2007Q4
0.07	0.05	0.02	0.04	0.55	0.12	2008Q1
0.06	0.04	0.02	0.03	0.59	0.13	2008Q2
0.05	0.03	0.01	0.03	0.63	0.14	2008Q3
0.04	0.03	0.01	0.03	0.67	0.15	2008Q4
0.04	0.04	0.01	0.03	0.74	0.15	2009Q1
0.04	0.04	0.01	0.03	0.78	0.16	2009Q2
0.04	0.04	0.01	0.04	0.80	0.16	2009Q3
0.03	0.04	0.01	0.04	0.82	0.17	2009Q4
0.03	0.03	0.01	0.04	0.81	0.18	2010Q1
0.03	0.03	0.01	0.04	0.81	0.19	2010Q2
0.03	0.03	0.01	0.04	0.81	0.19	2010Q3
0.03	0.02	0.01	0.04	0.80	0.19	2010Q4
0.03	0.02	0.01	0.03	0.78	0.18	2011Q1
0.03	0.02	0.01	0.03	0.78	0.18	2011Q2
0.03	0.02	0.01	0.03	0.78	0.18	2011Q3
0.03	0.02	0.01	0.02	0.78	0.17	2011Q4
0.03	0.02	0.01	0.02	0.82	0.17	2012Q1
0.03	0.02	0.01	0.02	0.82	0.17	2012Q2
0.02	0.02	0.01	0.01	0.81	0.17	2012Q3
0.02	0.02	0.01	0.01	0.79	0.17	2012Q4
0.01	0.008	0.004	0.01	0.80	0.20	2013Q1
0.01	0.01	0.005	0.01	0.76	0.19	2013Q2
0.02	0.01	0.01	0.01	0.71	0.17	2013Q3
0.03	0.02	0.01	0.01	0.63	0.15	2013Q4
0.06	0.05	0.02	0.01	0.36	0.07	2014Q1
0.07	0.07	0.03	0.01	0.25	0.05	2014Q2
0.08	0.08	0.03	0.02	0.18	0.03	2014Q3
0.08	0.09	0.03	0.02	0.15	0.02	2014Q4
0.95	1.27	0.36	0.06	0.37	0.06	2015Q1
0.57	0.83	0.22	0.03	0.38	0.05	2015Q2
0.30	0.48	0.11	0.04	0.36	0.05	2015Q3

(١) البنك المركزي، صندوق النقد الدولي

1.75	2.88	0.66	0.15	0.30	0.04	2015Q4
3.85	6.45	1.45	0.29	0.22	0.03	2016Q1
6.73	10.1	2.50	0.47	0.09	0.01	2016Q2
10.55	15.1	3.84	0.69	0.06	0.01	2016Q3
15.49	20.8	5.50	0.94	0.23	0.02	2016Q4

المبحث الثالث

والتحليل القياسي لبيان أثر الائتمان المصرفي في الطلب الكلي للاقتصاد العراقي

توصيف النموذج القياسي

جدول (٢)

نوعه	رمزه	المتغيرات
تابع	BC	الائتمان المصرفي (Bank Credit)
مستقل	CT	الاستهلاك (Consumption)
مستقل	I	الاستثمار (Investment)
مستقل	G	الانفاق الحكومي (Government Spending)
مستقل	X	الصادرات (Exports)
مستقل	M	الاستيرادات (Imports)

اذ تُعد هذه الخطوة من الخطوات المهمة لتحديد المتغيرات الأساسية لأجل بناء أي أنموذج قياسي، سواء أكان هذا الأنموذج مكون من معادلة منفردة أم مجموعة من المعادلات. تتكون بيانات السلسلة الزمنية التي اعتمدت عليها الرسالة من (٥٢) مشاهدة ربع سنوية للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)، وتم جمع البيانات السنوية بالاعتماد على البنك المركزي العراقي وصندوق كل من النقد العربي والنقد الدولي، أيضاً نشرات السنوات السابقة للبنك المركزي العراقي، ومن ثم تم تحويل البيانات السنوية الى ربع سنوية استناداً الى البرنامج (Eviews.9).

نتائج اختبار (VAR) بعد اختيار التباطؤ الزمني الامثل:

Vector Autoregression Estimates						
Date: 07/22/18 Time: 10:19						
Sample (adjusted): 2005Q1 2016Q4						
Included observations: 48 after adjustments						
Standard errors in () & t-statistics in []						
LOGM	LOGX	LOGI	LOGG	LOGTC	LOGBC	
-0.025366	-0.002042	-0.063551	-0.011995	-0.001300	-0.261266	LOGBC(-1)
(0.01330)	(0.02528)	(0.07864)	(0.00801)	(0.00602)	(0.13432)	
[-1.90740]	[-0.08078]	[-0.80808]	[-1.49668]	[-0.21593]	[-1.94514]	
-0.006964	0.001431	-0.039709	-0.002441	0.003899	0.507619	LOGBC(-2)
(0.01195)	(0.02271)	(0.07066)	(0.00720)	(0.00541)	(0.12068)	
[-0.58285]	[0.06302]	[-0.56196]	[-0.33899]	[0.72095]	[4.20621]	

0.014032	0.003572	-0.010635	0.007847	-0.003742	-0.089755	LOGBC(-3)
(0.01522)	(0.02893)	(0.09001)	(0.00917)	(0.00689)	(0.15373)	
[0.92193]	[0.12346]	[-0.11815]	[0.85550]	[-0.54329]	[-0.58385]	
0.056174	0.015391	0.117382	0.036130	0.031064	-0.963587	LOGBC(-4)
(0.01546)	(0.02939)	(0.09144)	(0.00932)	(0.00700)	(0.15617)	
[3.63306]	[0.52371]	[1.28376]	[3.87728]	[4.43925]	[-6.17027]	
-0.034903	-0.001608	-6.532463	0.067337	1.170090	-14.78914	LOGTC(-1)
(0.60153)	(1.14329)	(3.55725)	(0.36252)	(0.27224)	(6.07550)	
[-0.05802]	[-0.00141]	[-1.83638]	[0.18575]	[4.29807]	[-2.43423]	
-0.397963	0.159656	7.740089	-0.277620	-0.606321	31.80046	LOGTC(-2)
(0.89865)	(1.70800)	(5.31429)	(0.54158)	(0.40670)	(9.07638)	
[-0.44285]	[0.09348]	[1.45647]	[-0.51261]	[-1.49082]	[3.50365]	
0.670197	0.125839	-2.286041	0.453523	0.377521	-10.68279	LOGTC(-3)
(0.86542)	(1.64486)	(5.11783)	(0.52156)	(0.39167)	(8.74084)	
[0.77441]	[0.07650]	[-0.44668]	[0.86955]	[0.96388]	[-1.22217]	
1.447108	0.866732	-0.807648	1.010522	0.204689	-11.84550	LOGTC(-4)
(0.60490)	(1.14970)	(3.57718)	(0.36455)	(0.27376)	(6.10954)	
[2.39230]	[0.75388]	[-0.22578]	[2.77196]	[0.74769]	[-1.93885]	
-2.811966	-1.722310	-2.140248	-0.753951	-0.166646	18.41381	LOGG(-1)
(1.39101)	(2.64381)	(8.22597)	(0.83831)	(0.62953)	(14.0493)	
[-2.02152]	[-0.65145]	[-0.26018]	[-0.89937]	[-0.26471]	[1.31066]	
0.138427	1.120029	6.999893	-0.118104	-0.815160	43.30837	LOGG(-2)
(2.09395)	(3.97985)	(12.3829)	(1.26195)	(0.94766)	(21.1490)	
[0.06611]	[0.28143]	[0.56529]	[-0.09359]	[-0.86018]	[2.04777]	
2.545357	2.139940	2.793472	1.654560	1.178089	-20.23333	LOGG(-3)
(2.02751)	(3.85355)	(11.9900)	(1.22190)	(0.91759)	(20.4779)	
[1.25541]	[0.55532]	[0.23298]	[1.35409]	[1.28389]	[-0.98806]	
-1.725938	-2.509526	-4.311709	-1.172256	-0.464157	-26.84988	LOGG(-4)
(1.18337)	(2.24915)	(6.99803)	(0.71317)	(0.53556)	(11.9521)	
[-1.45850]	[-1.11577]	[-0.61613]	[-1.64372]	[-0.86668]	[-2.24646]	
0.032919	0.046085	2.153624	0.038100	-0.019126	2.226016	LOGI(-1)
(0.08263)	(0.15705)	(0.48866)	(0.04980)	(0.03740)	(0.83459)	
[0.39838]	[0.29344]	[4.40722]	[0.76508]	[-0.51144]	[2.66720]	
-0.033660	-0.082125	-3.777870	-0.036377	-0.003060	-3.820098	LOGI(-2)
(0.15431)	(0.29328)	(0.91251)	(0.09299)	(0.06983)	(1.55850)	
[-0.21814]	[-0.28002]	[-4.14008]	[-0.39117]	[-0.04382]	[-2.45114]	
0.327960	0.175071	2.238013	0.180314	0.080988	-2.368765	LOGI(-3)
(0.20005)	(0.38021)	(1.18300)	(0.12056)	(0.09053)	(2.02047)	
[1.63943]	[0.46045]	[1.89181]	[1.49564]	[0.89455]	[-1.17238]	
-0.175852	-0.128131	-0.385491	-0.089830	-0.061510	5.381269	LOGI(-4)
(0.11454)	(0.21771)	(0.67738)	(0.06903)	(0.05184)	(1.15691)	
[-1.53522]	[-0.58854]	[-0.56909]	[-1.30128]	[-1.18655]	[4.65143]	
0.297746	1.381586	0.389471	0.204571	0.010716	-1.014943	LOGX(-1)
(0.17965)	(0.34145)	(1.06240)	(0.10827)	(0.08131)	(1.81450)	
[1.65734]	[4.04618]	[0.36659]	[1.88946]	[0.13179]	[-0.55935]	

-0.027457 (0.27892) [-0.09844]	-0.293525 (0.53013) [-0.55369]	-0.754016 (1.64944) [-0.45713]	-0.016243 (0.16809) [-0.09663]	0.105539 (0.12623) [0.83608]	-4.006243 (2.81711) [-1.42211]	LOGX(-2)
-0.259205 (0.27627) [-0.93822]	-0.321752 (0.52510) [-0.61275]	-0.325323 (1.63379) [-0.19912]	-0.187295 (0.16650) [-1.12489]	-0.122687 (0.12503) [-0.98123]	2.562393 (2.79038) [0.91829]	LOGX(-3)
0.114795 (0.18684) [0.61440]	0.128091 (0.35512) [0.36070]	1.583985 (1.10491) [1.43359]	0.068652 (0.11260) [0.60969]	0.054288 (0.08456) [0.64201]	4.015966 (1.88710) [2.12812]	LOGX(-4)
2.172221 (0.80174) [2.70939]	0.600109 (1.52381) [0.39382]	1.881580 (4.74121) [0.39686]	0.637011 (0.48318) [1.31838]	0.052463 (0.36284) [0.14459]	-12.67245 (8.09760) [-1.56496]	LOGM(-1)
-0.139580 (1.30657) [-0.10683]	-0.575356 (2.48332) [-0.23169]	-2.678523 (7.72662) [-0.34666]	0.057584 (0.78742) [0.07313]	0.480605 (0.59132) [0.81277]	-24.64219 (13.1965) [-1.86733]	LOGM(-2)
-1.784460 (1.25197) [-1.42532]	-1.376620 (2.37954) [-0.57852]	-2.996919 (7.40371) [-0.40479]	-1.124942 (0.75451) [-1.49095]	-0.750495 (0.56660) [-1.32455]	13.77474 (12.6449) [1.08935]	LOGM(-3)
0.571848 (0.72259) [0.79139]	1.269080 (1.37338) [0.92406]	2.126972 (4.27313) [0.49775]	0.360169 (0.43548) [0.82707]	0.196839 (0.32702) [0.60191]	12.65505 (7.29817) [1.73400]	LOGM(-4)
1.087356 (0.59572) [1.82527]	-0.191980 (1.13226) [-0.16956]	-3.712972 (3.52291) [-1.05395]	0.647581 (0.35902) [1.80374]	0.550431 (0.26961) [2.04160]	11.95745 (6.01685) [1.98733]	C
0.991289	0.968140	0.933335	0.995985	0.996894	0.969998	R-squared
0.982200	0.934894	0.863771	0.991796	0.993654	0.938691	Adj. R-squared
0.037052	0.133848	1.295764	0.013457	0.007589	3.779734	Sum sq. resids
0.040137	0.076286	0.237355	0.024189	0.018165	0.405384	S.E. equation
109.0576	29.12103	13.41694	237.7386	307.6203	30.98363	F-statistic
103.8900	73.06497	18.58136	128.1972	141.9449	-7.111912	Log likelihood
-3.287085	-2.002707	0.267443	-4.299882	-4.872705	1.337996	Akaike AIC
-2.312501	-1.028123	1.242027	-3.325298	-3.898121	2.312580	Schwarz SC
9.143908	9.223744	5.755992	10.09649	9.881808	15.90218	Mean dependent
0.300834	0.298974	0.643078	0.267053	0.228018	1.637209	S.D. dependent
				4.44E-17		Determinant resid covariance (dof adj.)
				5.37E-19		Determinant resid covariance
				600.9847		Log likelihood
				-18.79103		Akaike information criterion
				-12.94352		Schwarz criterion

النتائج :

$$\text{LOG BC}(-4) = \text{LOG TC}(-4) + \text{LOG G}(-4) + \text{LOG I}(-4) + \text{LOG X}(-4) + \text{LOG M}(-4) .$$

$$1) \text{LOG BC}(-4) = -0.963587 + 0.031064 \text{ LOG TC} + 0.036130 \text{ LOG G} + 0.117382 \text{ LOG I} + 0.015391 \text{ LOG X} + 0.056174 \text{ LOG M} .$$

وبناء على نتائج الاختبارات التي ظهرت بعد اربع تخلفات زمنية، حددت المعادلة (١) التخلف الرابع لدى الائتمان المصرفي كأفضل نموذج في تقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي الاتي:

فعندما يزداد المتغير المستقل الاستهلاك (TC) بمقدار وحدة واحدة، فإنَّ المتغير التابع الائتمان المصرفي (BC) يزداد بمقدار (٠.٠٣١٠٦٤) تقريباً، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بين الاستهلاك الكلي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي لمدة البحث، بينما اذا ازداد المتغير المستقل الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فإنَّ المتغير التابع الائتمان المصرفي يزداد بمقدار (٠.٠٣٦١٣٠) تقريباً، وكذا الحال في متغير الاستثمار، فعندما يزداد بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع (الائتمان المصرفي) بمقدار (٠.١١٧٣٨٢) تقريباً، أما عند زيادة المتغير المستقل الصادرات بمقدار وحدة واحدة فيزداد المتغير التابع (الائتمان المصرفي) بمقدار (٠.٠١٥٣٩١) تقريباً، وكذلك الامر في المتغير المستقل الاستيرادات عند زيادتها بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع بمقدار (٠.٠٥٦١٧٤) تقريباً، وهذا الامر يوضح أنَّ هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي وبين المتغيرات المستقلة (الانفاق الحكومي، والاستثمار، والصادرات، والاستيرادات)، وقد فسرت قيمة (R^2) ما يقارب (٠.٩٦) من التغيرات التفسيرية للمعادلة، في حين كان معيار (Likelihood) ذا قيمة سالبة بلغت ما يقارب (٧.١١-) أما معيار (Akaike) الذي يفضل بالقيم الصغرى بلغت قيمته ما يقارب (١.٣)، كذلك معيار (Schwarz) بلغت قيمته ما يقارب (٢.٣)، كل هذه النتائج تدعم وتقوي النظرية وتؤكد العلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي.

$$2) \text{LOG BC} = 0.204689 - 11.84550 \text{ LOG TC}(-4) + 1.010522 \text{ LOG G} - 0.807648 \text{ LOG I} + 0.866732 \text{ LOG X} + 1.447108 \text{ LOG M} .$$

نلاحظ من المعادلة اعلاه أنه عندما يرتفع الاستهلاك الكلي (TC) بمقدار وحدة واحدة فإنَّ الائتمان المصرفي (BC) ينخفض بمقدار (١١.٨٤٥٥٠-) تقريباً، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي والاستهلاك الكلي في الاقتصاد العراقي لمدة البحث.

أما عند زيادة المتغير المستقل الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فإنَّ المتغير التابع (الائتمان المصرفي) سيزداد بمقدار (١.٠١٠٥٢٢) تقريباً، أي وإنَّ العلاقة طردية بين الانفاق الحكومي والائتمان المصرفي، كذلك الامر في حالة المتغير المستقل (الاستثمارات) فعندما يزداد بمقدار وحدة واحدة، فإنَّه سينخفض المتغير التابع (الائتمان المصرفي) بمقدار (٠.٨٠٧٦٤٨-) تقريباً، وعليه فأن العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستثمارات هي علاقة عكسية.

وعندما يرتفع المتغير المستقل (الصادرات) بمقدار وحدة واحدة، سيزداد المتغير التابع بمقدار (٠.٨٦٦٧٣٢) تقريباً، نجد ايضا في المتغير المستقل (الاستيرادات) فعند زيادتها بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع بمقدار (١.٤٤٧١٠٨) تقريباً، مما يعني أنَّ علاقة الائتمان المصرفي

مع المتغيرات المستقلة (الصادرات، والاستيرادات) هي علاقة طردية، الى جانب إنَّ قيمة (f) كانت معنوية، وإنَّ (R^2) تفسر ما يقارب (٠.٩٩) من التغيرات التفسيرية للمعادلة، اذ حدد معيار (Likelihood) قيمة موجبة بلغت ما يقارب (١٤١.٩٤)، في حين إنَّ معيار (Akaike) الذي يفضل بالقيم الصغرى بلغت قيمته ما يقارب (-٤.٨٧)، كذلك معيار (Schwarz) بلغت قيمته ما يقارب (-٣.٨٩)، كل هذه النتائج تدعم النظرية والعلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي.

$$3) \text{ LOG BC} = -1.172256 - 0.464157 \text{ LOG TC} - 26.84988 \text{ LOGG}(-4) - 4.311709 \text{ LOG I} - 2.509526 \text{ LOG X} - 1.725938 \text{ LOGM}.$$

تبين لنا من خلال المعادلة إنَّه عندما يزداد المتغير المستقل (الاستهلاك الكلي) بمقدار وحدة واحدة، سينخفض المتغير التابع (الائتمان المصرفي) بمقدار (-٠.٤٦٤١٥٧) تقريباً، أما في حالة المتغير المستقل الانفاق الحكومي فعند انخفاضه بمقدار وحدة واحدة، سينخفض المتغير التابع بمقدار (-٢٦.٨٤٩٨٨) تقريباً، كذلك الحال في المتغير المستقل (الاستثمار) فعند انخفاضه بمقدار وحدة واحدة، سينخفض المتغير التابع بمقدار (-٤.٣١١٧٠٩) تقريباً، أما في حالة انخفاض المتغير المستقل الصادرات بمقدار وحدة واحدة، سينخفض المتغير التابع بمقدار (-٢.٥٠٩٥٢٦) تقريباً، ايضاً في المتغير المستقل الاستيرادات عند انخفاضها بمقدار وحدة واحدة، سينخفض المتغير التابع بمقدار (-١.٧٢٥٩٣٨) تقريباً، لذا يتضح إنَّ علاقة الائتمان المصرفي مع المتغيرات المستقلة (الاستهلاك، والانفاق الحكومي، والاستثمارات، والصادرات، والاستيرادات) هي علاقة عكسية في الاقتصاد العراقي لمدة البحث، أما قيمة (f) فكانت معنوية، وإنَّ قيمة (R^2) تفسر ما يقارب (٠.٩٩) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة معيار (Likelihood) ما يقارب (١٢٨.١٩) والمعيار (Akaike) ما يقارب (-٤.٢٩)، أما المعيار (Schwarz) فقد بلغت ما يقارب (-٣.٣٢)، كل هذه النتائج تدعم النظرية والعلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي .

$$4) \text{ LOGBC} = - 0.385491 - 0.061510 \text{ LOG TC} - 0.089830 \text{ LOG G} + 5.381269 \text{ Log I}(-4) - 0.128131 \text{ LOG X} - 0.175852 \text{ LOG M}.$$

تشير هذه المعادلة الى إنَّه عندما ينخفض المتغير المستقل (الاستهلاك الكلي) بمقدار وحدة واحدة، فإنَّ المتغير التابع الائتمان المصرفي سينخفض بمقدار (- ٠.٠٦١٥١٠) تقريباً، أما في حالة المتغير المستقل (الانفاق الحكومي) فعند انخفاضه بمقدار وحدة واحدة، سينخفض المتغير التابع بمقدار (-٠.٠٨٩٨٣٠) تقريباً، لذا إنَّ العلاقة بين الائتمان المصرفي والمتغيرات المستقلة (الاستهلاك الكلي، والانفاق الحكومي) هي علاقة عكسية، بينما في حالة المتغير المستقل (الاستثمار) فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة، سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي بمقدار (٥.٣٨١٢٦٩) تقريباً، أي إنَّ العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستثمار هي علاقة طردية، وكذا الحال للمتغير المستقل الصادرات فعند انخفاضه بمقدار وحدة واحدة، سينخفض المتغير التابع

بمقدار (٠.١٢٨١٣١-) تقريباً، ايضاً الامر ذاته في المتغير المستقل (الاستيرادات) عند انخفاضه بمقدار وحدة واحدة، فإنَّ المتغير التابع الائتمان المصرفي سينخفض بمقدار (٠.١٧٥٨٥٢-) تقريباً، اذا العلاقة بين الائتمان المصرفي والمتغيرات (الصادرات، والاستيرادات) هي علاقة عكسية، وكانت قيمة (f) معنوية، وتفسر قيمة (R^2) ما يقارب (٠.٩٣) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبلغت قيمة المعيار (Likelihood) ما يقارب (١٨.٥٨) كذلك المعيار (Akaike) فقد بلغت قيمته ما يقارب (٠.٢٦)، أما المعيار (Schwarz) فقد بلغت قيمته ما يقارب (١.٢٤)، كل هذه النتائج تدعم النظرية والعلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي .

$$5) \text{LOGBC} = 0.128091 + 0.054288 \text{ LOG TC} + 0.068652 \text{ LOG G}$$

$$+ 1.583985 \text{ LOG I} + 4.015966 \text{ Log x} (-4) + 0.114795 \text{ LOG M.}$$

توضح لنا هذه المعادلة أنَّه عندما يزداد المتغير المستقل الاستهلاك (TC) بمقدار وحدة واحدة، سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي (BC) بمقدار (٠.٠٥٤٢٨٨) تقريباً، كذلك اذا ازداد المتغير المستقل الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة، سيزداد المتغير التابع (الائتمان المصرفي) بمقدار (٠.٠٦٨٦٥٢) تقريباً، ومثله في المتغير الاستثمار، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة المتغير التابع بمقدار (١.٥٨٣٩٨٥) تقريباً، كذلك عند زيادة المتغير المستقل الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي بمقدار (٤.٠١٥٩٦٦) تقريباً، وكذلك الحال ذاته في المتغير المستقل الاستيرادات عند زيادتها بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع بمقدار (٠.١١٤٧٩٥) تقريباً، مما يدل على أنَّ هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي وبين المتغيرات المستقلة (الاستهلاك الكلي، والانفاق الحكومي، والاستثمار، والصادرات، والاستيرادات)، اذ من الملاحظ من النموذج القياسي أنَّ زيادة الانفاق الحكومي، التي من المفترض أنَّ تزيد من الائتمان المصرفي المفيد لعملية التنمية، لم تؤد الا الى الزيادة البسيطة في الائتمان المصرفي، وهذا الامر يرجع، حسب رأي الباحثة، الى ارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، ومن ثم حرمان الاقتصاد العراقي من فرص كبيرة للتنمية، الى جانب أنَّ قيمة (f) كانت معنوية، وإنَّ قيمة (R^2) تفسر ما يقارب (٠.٩٦) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، أما المعيار (Likelihood) فقد بلغت قيمته ما يقارب (٧٣.٠٦) في حين بلغت قيمة المعيار (Akaike) ما يقارب (٢.٠٠-) تقريباً، كذلك المعيار (Schwarz) بلغت قيمته ما يقارب (١.٠٢-)، كل هذه النتائج تدعم النظرية والعلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي.

$$6) \text{LOGBC} = 0.571848 + 0.196839 \text{ LOG TC} + 0.360169 \text{ LOG G}$$

$$+ 2.126972 \text{ LOG I} + 1.269080 \text{ LOG X} + 12.65505 \text{ LOG M} (-4).$$

تبين لنا هذه المعادلة أنَّه عندما يزداد المتغير المستقل الاستهلاك (TC) بمقدار وحدة واحدة، ستزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي (BC) بمقدار (٠.١٩٦٨٣٩) تقريباً، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بين الاستهلاك الكلي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي لمدة البحث.

بينما اذا ازداد المتغير المستقل الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي بمقدار (٠.٣٦٠١٦٩) تقريباً، وكذا الحال في المتغير الاستثمار، فعند زيادته بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع بمقدار (٢.١٢٦٩٧٢) تقريباً، ايضاً عند زيادة المتغير المستقل الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي بمقدار (١.٢٦٩٠٨٠) تقريباً، كذلك في المتغير المستقل الاستيرادات عند زيادتها بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع بمقدار (١٢.٦٥٥٠٥) تقريباً، وهذا يوضح لنا إنَّ هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي وبين المتغيرات المستقلة (الاستهلاك الكلي، والانفاق الحكومي، والاستثمار، والصادرات، والاستيرادات)، اذ ظهرت قيمة (f) معنوية كانت قيمة (R^2) تفسر ما يقارب (٠.٩٩) من التغيرات التفسيرية للمعادلة، فقد حدد المعيار (Likelihood) قيمة سالبة بلغت ما يقارب (١٠٣.٨٩) أما المعيار (Akaike) الذي يفضل بالقيم الصغرى بلغت قيمته ما يقارب (-٣.٢٨)، كذلك المعيار (Schwarz) بلغت قيمته (-٢.٣١)، كل هذه النتائج تدعم النظرية والعلاقة بين الائتمان المصرفي والطلب الكلي.

الاستنتاجات

- ١- بلغ أعلى معدل نمو للائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث في الربع الاخير من سنة (٢٠١٦) ما يقارب (١.٤٢)، وأدنى معدل له كان خلال الربع الثاني من سنة (٢٠١٦) ما يقارب (٠.٨٤).
- ٢- بلغ أعلى معدل نمو للنتائج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث في سنة (٢٠٠٦) في الربع الاول ما يقارب (٠.٠٤).
- ٣- أوضحت نتائج تطبيق النموذج (VAR) على متغيرات البحث في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) وبعد اختيار التباطؤ الزمني الامثل، أنَّه إذا ازداد المتغير المستقل الاستهلاك (TC) بمقدار وحدة واحدة، سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي (BC) بمقدار (٠.٠٣١٠٦٤) تقريباً، وهذا يعني أنَّ هناك علاقة طردية بين الاستهلاك الكلي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي لمدة البحث.
- ٤- تبين لنا انه عند زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي (BC) بمقدار (١.٥٨٣٩٨٥) تقريباً، أما عند زيادة المتغير المستقل الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع الائتمان المصرفي يزداد بمقدار (٤.٠١٥٩٦٦) تقريباً، كذلك الحال في المتغير المستقل الاستيرادات عند زيادتها بمقدار وحدة واحدة سيزداد المتغير التابع بمقدار (٠.١١٤٧٩٥) تقريباً.

التوصيات

- ١- العمل على انشاء مصرف محلي (نموذجي) يحاكي المصارف العالمية، أو تحديث أحد المصارف القائمة ليكون بمنزلة نموذج يحتذى به من قبل المصارف الاخرى، مع وضع هذا المصرف تحت رقابة واشراف هيئة الاصلاح المصرفي المقترحة، وتقوم المصارف الاخرى بتبني آليات عمل هذا المصرف وتحديث تقنياتها المصرفية وبحسب سرعة التعلم.
 - ٢- بما أن النموذج القياسي أثبت أن زيادة الانفاق الحكومي لم تؤدِ الا الى زيادة بسيطة في الائتمان المصرفي بسبب ارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، فنجد من الضروري العمل بجدية على ايلاء اهتمام أكبر الى زيادة الانفاق الاستثماري وضغط الانفاق الاستهلاكي بوساطة وضع البرامج الحكومية الطويلة الامد للحد من النزعة الاستهلاكية والتوجه نحو زيادة الاستثمار الذي يعد المفتاح الرئيس لعملية التنمية.
 - ٣- كذلك في الصادرات، فقد أظهر النموذج القياسي أثره الكبير والايجابي في زيادة الائتمان المصرفي، وهنا بات من الضروري أن تقوم الحكومة بدراسة امكانية تنويع الصادرات وعدم الركون الى الصادرات النفطية فقط فهي تتسم بالتذبذب الدائم.
 - ٤- العمل على استحداث مؤسسة داعمة للائتمان (Credit Bureau) تكون مستقلة عن الجهاز المصرفي ومسؤولة عن جمع المعلومات المالية لعموم المواطنين والشركات كي تساهم في تغطية وتوفير تأمين ضد مخاطر التعاقدات المالية للأشخاص والشركات.
- المصادر:-
- ١- خالد واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دائل وائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط ١٠، ٢٠٠٦، ص ١٠٧.
 - ٢- سامر عبد الهادي واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط ١، ٢٠١٣، ص ٦٥.
 - ٣- Mansoor maitah and etal, The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in palestinion commercial Banks, Journal of money, Investment and banking, NO (12), 2012, P 114 – 122.
 - ٤- حسين محمد سمحان، واسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط ١، ٢٠٠١، ص ١٨.
 - ٥- علي محمد شلهوب، شؤون النقود واعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.
 - ٦- علي حاتم القرشي، السياسة النقدية في العراق (بين ضخامة الدور وحدودية الادوات)، دار الكتب والوثائق في بغداد، (د. ط)، ٢٠١٦، ص ٦٥.

- ٧- محمد طاقة، وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الاردن، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٥٨.
- ٨- حسين محمد سمحان، واسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط١، ٢٠١١، ص ١٧٤ - ١٧٥.
- ٩- زكريا الدوري، ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط العربية، ٢٠٠٦، ص ١٠١.
- ١٠- محمد طاقة، وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الاردن، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٤٧.
- ١١- عوض فاضل اسماعيل، ضعف عمق الوساطة المالية شواهد من الجهاز المصرفي التجاري العراقي (الجزء الاول)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، الاصدار ٤٢، ٢٠١٤، ص ٣٣ - ٦٩.
- ١٢- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٣٠٩.
- ١٣- عزازي فردة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة اقتصادية قياسية (١٩٧٠ - ٢٠٠٦)، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، ع ٤، ٢٠١٠، ص ١٥.
- ١٤- اديب قاسم شندي، وحيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، مج ١، ع ٥، ٢٠١١، ص ١١.